

- تعزيز السياسات والمؤسسات والممارسات الوطنية تصدياً للجريمة والمخدرات والإرهاب
- تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد والالتزام بالمعايير والالتزامات الدولية
- تعزيز القدرة على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص والسلع
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي والشراكات الدولية للاستجابة بفعالية أكبر للمشاكل المشتركة في المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب
- الترويج للممارسات الفضلى والسياسات والممارسات المستندة إلى البراهين في مجال الوقاية من المخدرات وخفضها من خلال التعليم والعلاج، لا سيما في صفوف الشباب
- تقديم الأبحاث وتحليل البيانات والخبرات بشأن الاتجاهات العالمية والإقليمية والوطنية لمكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب



كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

الرسالة الإخبارية الربع سنوية للمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: اجتماع لجنة التسيير ٢٠١٥

مشاركات البرنامج الإقليمي ٢٠١٦-٢٠٢١

بمناسبة اجتماع لجنة التسيير لعام ٢٠١٥، التقى ممثلو الدول الأعضاء وجامعة الدول العربية ومجلس وزراء الداخلية العرب في القاهرة لمدة ثلاثة أيام ليشهدوا الاجتماع الناجح للبرنامج الإقليمي المعني بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة وتحديث العدالة



مناقشة البرنامج الإقليمي الجديد

الجنائية في الدول العربية (٢٠١٥-٢٠١٦) ولمناقشة وإقرار البرنامج الإقليمي الجديد للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠٢١). وخلال هذا اللقاء السنوي، اتفق النظراء الوطنيين من وزارات العدل والداخلية والصحة من الدول الأعضاء المشاركة على الأولويات الرئيسية لعام ٢٠١٦ وناقشوا آليات تحقيق توافق في الآراء تجاه تنفيذ البرنامج الإقليمي الجديد؛ وأثناء هذه المناقشات، أعاد المشاركون التأكيد على أهمية تنسيق الجهود للدفع قدماً بأهداف البرامج الفرعية الخمسة ذات الأولوية في إطار البرنامج الإقليمي وهي: مكافحة الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب ومكافحة الفساد والجرائم المالية ومنع الجريمة والعدالة الجنائية والوقاية من استخدام المخدرات وعلاج ورعاية الاضطرابات الناتجة عن تعاطي المخدرات والوقاية والرعاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما اتفق المشاركون على مجموعة من التوصيات، بما فيها تحديد الأولويات المواضيعية للمشاركة مع المكتب لعام ٢٠١٦.

لبنان: إصلاح السجون تحسين أحوال السجون

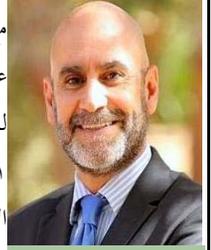
أعيد إطلاق مشروع "تحسين ظروف الاحتجاز في السجون اللبنانية" في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ والذي يركز بشكل خاص على سجن رومية، ويهدف إلى تحسين أحوال السجون في ثلاثة مجالات رئيسية هي (أ) إدارة الغذاء، والنظافة



حفل التوقيع

والسلامة؛ (ب) المرافق والخدمات للنزلاء المختلين عقلياً في "البيت الأزرق"؛ (ج) الخدمات المستهدفة للأطفال السوريين المحتجزين. وفي وقت سابق في أيلول/سبتمبر أقيم حفل توقيع مع السفارة الإيطالية في وزارة العدل لتمويل المشروع الذي سيقدم في إطار إستراتيجية لبنان لإصلاح السجون وتستفيد منه وزارتا العدل والداخلية. هذا المشروع تموله إيطاليا.

كلمة الممثل الإقليمي



مسعود كريمي بور

مع بداية عام ٢٠١٦، نحتفل بمحدثين هامين لهما أثر يطول مداه على عمل المكتب في المنطقة. أولهما، اجتماع لجنة تسيير البرنامج الإقليمي للدول العربية الخاص بالمكتب الذي شهد اختتام المرحلة الأولى (٢٠١١-٢٠١٥) بنجاح والإنجازات التي أحرزت في إطارها وكذلك الاتفاق على أولويات وإطار المرحلة الجديدة (٢٠١٦-٢٠٢١)، وقد اتسمت المشاورات التي استمرت لثلاثة أيام مع الدول الأعضاء وجامعة الدول العربية ومجلس وزراء الداخلية العرب بالجوهرية وتمخّض عنها إقرار المشروع النهائي للبرنامج. ومن ثمّ نتطلع إلى مواصلة شراكتنا لتنفيذ المشاريع في إطار البرنامج الإقليمي الجديد. وترد بعض الإنجازات الأخيرة في هذه الرسالة الإخبارية. وثانيهما، نحن نتطلع إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠١٦ لاستعراض سياسات وممارسات مكافحة المخدرات عالمياً، وقد قدّم المكتب الدعم للمشاريع الإقليمية في المنطقة استعداداً لهذه الدورة من خلال محافل متعددة قدّمت فيها الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب الشأن مساهماتهم. وقد دعا المكتب إلى وضع سياسات للحدّ من الطلب على المخدرات من خلال إتباع نُهج مسنودة علمياً ومراعية لحقوق الإنسان ومحورها الصحة للحدّ من العرض من خلال وسائل الإنفاذ الحديثة والتعاون الإقليمي. ترقّبوا المزيد.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: منع الاتجار غير المشروع

إطلاق برنامج مراقبة الحاويات والشحن الجوي

حاويات في أحد الموانئ



في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، حضرت ١٢ دولة عربية الاجتماع الإقليمي الأول في المنطقة عن برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين منظمة الجمارك العالمية والمكتب والذي عقد بالشراكة مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب تحت رعاية الأردن. هدف الاجتماع إلى إذكاء الوعي بأهمية تعزيز مراقبة الحدود وتسهيل التجارة المشروعة، ومواصلة تأييد التعاون والتنسيق داخل البلدان وفيما بينها. والبرنامج الذي يهدف إلى الحدّ من استغلال الحاويات البحرية في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغيرها من أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية توسّع مؤخراً في أنشطته لتشمل الشحن الجوي. وعقب الاجتماع، طلبت العديد من الدول الانضمام إلى البرنامج وإلى جزئية الشحن الجوي في مسعى منها لعرقلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلع الأخرى الذي زاد بسبب انعدام الأمن في المنطقة واستغلال الشبكات الإجرامية لموانئها في الاتجار غير المشروع.

المغرب: الوقاية من المخدرات

الحوار الإقليمي عن سياسات المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية

دعماً للنقاشات القادمة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية والتي ستعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٦ في نيويورك، نظم المكتب في تشرين الأول/أكتوبر في الرباط، المغرب، حوارات إقليمية بشأن سياسات المخدرات وأثرها على فيروس نقص المناعة البشرية. وقد شارك ما يربو عن ٢٥ من كبار مقرري السياسات الحكومية من الأردن والإمارات وتونس ولبنان والمغرب وممثلو المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك ومنظمة الصحة العالمية في النقاشات على مدار يومين. وقد قام المشاركون (أ) بتسليط الضوء على أفضل الممارسات لكفالة خلق بيئة مواتية للاستجابة المدعومة بالأدلة والمراعية لحقوق الإنسان لهذا الفيروس فيما بين متعاطي المخدرات؛ (ب) بمناقشة أثر سياسات مكافحة المخدرات الوطنية والإقليمية والدولية على الفيروس بين متعاطي المخدرات؛ (ج) بتحديد وترتيب أولويات الكيفية التي يمكن/ينبغي تعزيز أطر سياسات المخدرات بها لكفالة حماية متعاطي المخدرات من أية معاملة قاسية ولإنسانية ومهينة؛ (د) بالاتفاق على احترام حق متعاطي المخدرات في الصحة.



الحوار الإقليمي

الأردن: تحديث نظام العدالة الجنائية

تعزيز القدرات التحقيقية

في إطار مشروع "تعزيز مناهجيات عمل مديرية الأمن العام في الأردن"، نظم المكتب في تشرين الأول/أكتوبر ثلاث جولات تدريبية على سلامة ملف الدعوى الجنائية، ضمت مشاركين من إدارة البحث الجنائي ومديرية الأمن العام، بهدف تحديد العقبات الإجرائية والنواقص في إجراءات التحقيق الأولي ومواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومدونة الأمم المتحدة لسلوك المسؤولين عن إنفاذ القانون؛ كما نظم المكتب فعالية تدريبية لمدة ثلاثة أيام في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن التكييف القانوني لضباط التحقيق في وحدة مكافحة الاتجار بالبشر والمدعين العامين من مجلس القضاء وذلك بهدف التأكيد على الأدوار التكميلية للوحدة والسلطة القضائية في مكافحة الاتجار بالبشر من خلال إعداد نظام متكامل لإدارة ملفات القضايا. هذا المشروع يموله الاتحاد الأوروبي.



دورة حول سلامة ملف الدعوى

تونس: مكافحة الاتجار بالبشر

بناء القدرات على إنفاذ القانون

بالتنسيق مع وزارة الداخلية واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، نظم المكتب دورة تدريبية تستهدف ٢٤ ضابطاً من ضباط إنفاذ القانون من ذوي الرتب المتوسطة من جميع أنحاء البلاد في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر بهدف تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة التونسية للتعرف على حالات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والتحقق فيها على نحو فعال، مع كفاءة ما يلزم من مساعدة وحماية ضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين المهزئين. وقد ركّز هذا التدريب على المعايير الدولية والمبادئ العامة والممارسات الفضلى في مجال التعاون الدولي، كما غطى أساليب التحري والتحقيق والكشف عن حالات الاتجار بالبشر، والتعاون بين وحدات الكشف وأجهزة إنفاذ القانون، فضلاً عن أساليب التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين المهزئين المعرضين للخطر وحميتهم ومساعدتهم. تمول هذا المشروع الترويج.



جلسات تفاعلية عن التعرف على



عمل جماعي عملي

فلسطين: خدمات الطب الشرعي

تدريب الطب الشرعي على العنف الجنسي

بالشراكة مع وزارتي العدل والصحة الفلسطينيتين، قدم المكتب حالات صورية لتدريب ١٦ ممرضة و ٧ ممرضين في عيادة الطب العدلي المنشأة في إطار مشروع "مساعدة السلطة الفلسطينية في تطوير الموارد البشرية العاملة بالطب الشرعي وإدارته" في تشرين الثاني/نوفمبر في مدينة رام الله، وذلك بهدف تطوير المهارات والمعرفة اللازمة لإدارة وفحص وعلاج ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، تم أقيمت ورشة عمل تدريبية ليوم واحد في كانون الأول/ديسمبر بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وقد قُدّم التدريب على خدمات الطب الشرعي السريري لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى ١٨ طبيبا (٩ أطباء و ٩ طبيبات) في مخيم الأمعري، رام الله، ممن يعملون في مختلف مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية. تمول هذا المشروع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية.



ممرضة تتلقى التدريب

الأنشطة المستقبلية

* إحاطة الجهات المانحة بشأن "تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة وتحديث العدالة الجنائية (٢٠١٤-٢٠١٧)" - فلسطين، آذار/مارس
* التدريب المتخصص لخبراء الفحص الجنائي للوثائق - فلسطين، آذار/مارس
* تدريب المكلفين بإنفاذ القانون على تهريب المهاجرين - المغرب، ١-٣ آذار/مارس
* ورشة عمل إقليمية عن التحقيقات المالية وغسل الأموال واسترداد الأصول المسروقة - القاهرة، آذار/مارس
* ورشة عمل لدعم وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في تونس وتعزيز التعاون المشترك بين الجهات - تونس، ٨-١١ آذار/مارس
* ورشة عمل مشتركة بين الوزارات لتعزيز التعاون والرقابة القضائية أثناء التحقيقات - تونس، ٩ آذار/مارس
* ورشة عمل عن التشريع الجنائي الجديد المتعلقة بالحبس الاحتياطي، تونس، ١١ آذار/مارس

* تدريب المرشدين الاجتماعيين - فلسطين، شباط/فبراير
* التدريب على أنظمة الإفصاح عن الأصول لمكافحة الفساد وغسل الأموال - القاهرة، شباط/فبراير
* اجتماع مشترك للمكتب/صندوق الأمم المتحدة للسكان لمناقشة أشكال عيادات الطب الشرعي - فلسطين، شباط/فبراير
* تدريب صانعي القرارات بشأن "المعايير الدولية لعيادات الطب الشرعي والبروتوكولات المعمول بها" - فلسطين، شباط/فبراير
* التدريب على التحقيقات المالية مع معهد تدريب القضاة - تونس، ١٢ شباط/فبراير
* تدريب لتعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون على مكافحة الاتجار بالبشر في الخرطوم - السودان، ٢٢-٢٤ شباط/فبراير
* تدريب لتعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون على الكشف عن الاتجار غير المشروع - القاهرة، شباط/فبراير.